

إشكاليات الحشد المصطلحي في المدونة النقدية العربية

انموذج سمة/ دليل

مولاي علي بوخاتم
جامعة سيلبي بلعباس

تعد السمة في الثقافة الغربية عاملا رئيسا في السيميوطيقا (السيميولوجيا) العربية بصفتها مصطلحا بين المصطلحات التي تشهد تداخلا مفاهيميا شأنها شأن المصطلحات المغروسة في دغل البيئة النقدية العربية المعاصرة ، فحار ومار في دراستها قبل الأدباء بلثا من الثقافة الغربية وصولا إلى المدونة العربية المعاصرة. فمصطلح سمة (signe) ، هو إسم منحدر عن أصل لاتيني (Signum) ، وهو مرادف لعبارة أمانة مثل علامة السحاب الداكن الدالة على المطر الوشيك¹ ، كما أن العلامات دالة على الأفكار على رغم أن الأمانة تختلف اختلافا بينا مع السمة والإشارة والرمز والرمز اللغوي والمؤشر وسواها من المصطلحات الألسنية التي تعج بها الساحة النقدية العربية المعاصرة.

وفي المعجم اللسانياتي لجان ديوي ومعاونه *Jeans du Bois et les autres* فإن مصطلح العلامة هو فعل اجتماعي ثقافي²، يقتضي سمة التعاقد بين أفراد المجتمع والمواضعة، في حين أن لفظة سمة (signe) تعني مثلها مثل الرمز والقرينة والإشارة نفس المدلولات.

وفي بعض المؤلفات المعاجمية المختصة الفرنسية، فإن السمة لفظ مذكر يشمل القرينة والعلامة، علامة المرض مثلا، علامة المطر، علامة الخصب، ومن ذلك تعد العبارات أو بالأحرى الأسماء دوال على الأفكار، فالعبارات والأسماء تعكس جملة من الأفكار وتعكس ما يراد قوله، وما هو مرغوب فيه من قول أو فعل.

كما أن الإشارة تعد دليلا وهي مبيته في معجم (لاروس) للدلالة على شيء ما أو إحساس معين أو شعور معين أو خلق معين، كالاعتناء للدلالة على التقرير، والرضى بالقدر كإشارة للصبر والتجلد، وصمت الفتاة عند عدم الرد على سؤال والدها بقبول زواجها من أحد الأشخاص كعنوان لاستحياتها وفي نفس الوقت قبولها بذلك الزواج - سكوتها ادنها - ، لذلك يقال الصمت علامة الرضى، وسواها من الأمثلة الأخرى كمداعية الوالد لولده كدليل على العطف والحنان. وعلى غرار كل هذه التعريفات فإنه توجد تحديدات أخرى لمصطلح سمة وقرائنه مثل العلامة والرمز وسواها من المصطلحات ضمن الأدب النقدي الفرنسي والغربي بشكل عام.

ومثال ذلك ، ففي المعجم السيميائي للعقلن :

« Dictionnaire raisonné de la théorie du langage »

لصاحبه قريماس وكورتيس ، فإن فردينارد دي سوسير يرى في السمة نتاج التحام طرفين هما : الدال والمدلول. وبناء عليه فإن اللغة تعتبر نظاما من السمات (العلامات ، الإشارات) ، والمصطلح وفق هذا التحديد لا يعدو أن يكون "شيء جيء به ليمثل شيئا آخر".3

ثم إن "سوسير" يعتبر السمة (الدليل) نتيجة نسق من الدال والمدلول ، وهما متماسكان كوجهين لعملة واحدة مثل هذا التحديد أورده رولان بارت حينما صرح بأن "العلامة حدث مدرك مباشرة يعلمنا بشيء ما عن حدث آخر ، غير مدرك مباشرة 4 ، ومن خلال ذلك أورد عدة مصطلحات مقاربة مثل : العلامة Signal والأمانة Indice والرمز Symbole والمثال Allégorie وكل منها يمثل تعالق طرفين (Relation) (بين مسألة الحضور والغياب) 5 أي الدال والمدلول لدى سوسير ولدى سواههما الشكل والمضمون. أو فيما اسماء رولان بارت بمصطلح RELATA على رغم تقسيمه للدليل اللغوي إلى أربعة تقاسيم على خلاف التقسيم الثنائي لدى سوسير والثالثي لدى ش.س. بيرس ضمن الاتجاه الانجلوساكسوني الأمريكي.

أما بخصوص وضعية مصطلح سمة في أدبيات النقاد العرب المعاصرين ، فإن هناك مجموعة من المصطلحات التي اتصلت بهذا المفهوم وأبرزها : دليل ، علامة ، رمز ، إشارة وغيرها. وقد عاج النقاد العرب في رحاب كلمة سمة وأعطوها حقها من المفهومية في جميع كتاباتهم البنيوية والسيميائية سواء بالترجمة أم بالتعريف أم بالاشتقاق ، فقارنوها بمصطلحات أجنبية دخيلة مع الاعتماد على قواعد اللغة العربية التي تزكيتها القاعدة اللغوية العامة.6

" وفي المعاجمية العربية أورد بسام بركة مصطلح (علامة) معبرا به عن اللفظة (أمانة) بكسر الهمة الدالة على المتكلم ، ثم قابل المصطلح بلفظة أجنبية هي (Symptôme) ، وتحدث عن مدلول مصطلح علامة (Marque) مقاربا إياه بألفاظ مختلفة مثل : شارة ، ميزة ، ووسم معتبرا كل شيء علامة يعد مؤشرا وموسوما ومميزا (Marqué). لكن الشيء القمين بالذكر هاهنا هو ان العلامة من العلم ينسكين اللام والسمة من الوسم بمعنى الكي كلاهما مصطلحان مختلفان لان الاولى وردا تحت اسم MARQUE والثانية تحت اسم SIGNE وهيهات بين المعنيين.

وفي موضوع آخر من القاموس اللغوي. قارب الباحث مصطلح *Signe* مصطلح الرمز، والإشارة والعلامة، وقوام ذلك، حركة، شكل، وعلامة توضح فوق الحرف أو تحته ضيقا للفظ ⁷، وقريبا من ذلك أورد مصطلحات مثل : علامة، شارة ترجمة للفظ *Signal* 8

أما الباحث محمد رشاد الحمزاوي، فقد اعتبر اللغة مجموعة من العلامات أو الرموز لأصوات يحدثها جهاز النطق الإنساني، وتذكرها الأذن وهي المكونة للكلمات ذات الدلالات الاصطلاحية، ثم صاغ مجموعة من الآراء المصطلحية أبرزها :

التسوية بين لفظي علامة وسمة، مقابلا للفظة الأجنبية (*Marque*) 9.

ابتداع مصطلحات مثل المقصود *Signifié* والرمز *Signifiant*.

التأكيد على اعتماد العلامة إلى درجة ما، على الإدارة الفردية أو الاجتماعية.

إيجاد مصطلحات من قبيل : السيمية كمصطلح يراد به البحث في معاني الكلمات ونشأتها وتطورها والآثار اللغوية المترتبة عنها، ثم مصطلح رمز الرموز *Symbole des symboles*.

بيد أن المستقرئ لواقع هذا المصطلح الأكسني السيميائي وصيرورته في النقد العربي يراه أكثر تعقيدا وتقلبا، سواء في صورته المعربة أم المترجمة.

وفي إطار حديث عبد السلام المسدي عن العلامة أورد عدة مصطلحات مثل الدال والمدلول والدلالة وقابلها بالعلامة (*Signe*) عوض (*Marque*)، على أساس أنها العلامة اللغوية متهججا في ذلك منحى ف. دي. سوسير، ومعتبرا اللغة مجموعة علامات، الواحدة منها تدرك بالحس رؤية وسماعا أو شما.

والمفهوم في اعتقاده مركب من مظهر حسي فيزيائي تدركه العين كتابة ويدركه السماع ملفوظا، والعملية الجامعة بين الطرفين (الدال والمدلول) تسمى الدلالة *Signification* وهكذا فإن الدلالة العرفية لدى الباحث تتج بوضع ما هو اصطلاح متفق عليه تصريحاً أو مسلماً به ضمناً.

والأصل في العلامة أن تكون عرفية طبيعية تستوعب كل أنواع الدلالة، وبالنتيجة أن الرمز والعلامة مترادفان ويتأسسان على ما يسمى بالعلامية، من دون أن يفرق بين المصطلحين. وربما عمد الباحث إلى هذه التسوية نتيجة اعتقاده أن الرمز من اختصاص علم العلامات، والعلامات، هي حوادث وأشياء توجه الانتباه إلى حوادث وأشياء أخرى.

ولدى وقوفه على اللفظة (سمة) رأى الباحث أن الواو والسين والميم (صورة، تحمل في معنى، وضع العلامة، وهو ما كان يتم في بعض صورته بالكيفية ومنه السيمة، السيماء، السيميا، والسيما، وكلها تدل على العلامة¹⁰، منطلق السيميوطيقا.

ويزداد باب الاعتراض بخصوص مصطلح سمة لدى النقاد العرب في المغرب العربي وتعدد الآراء بشأنه من ذلك ما أورده بعض الدارسين من أن القسم المشترك الوحيد بين كل المصطلحات السيميولوجية دليل، رمز وأمانة وتمثيل وعلاقة وأيقونة هو أنها جميعا تحليل بالضرورة على علاقة بين طرفين متعاقدين، وبناء عليه سعوا إلى "التمييز بين العلامة والأمانة التي لا تعتبر علامة، على خلاف نظرة العالم (بريتو) التي تعتبر كل علامة إمانة والعكس ليس صحيحا¹¹

وتزداد صيرورة مصطلح سمة تعقيدا، حين نجد نقادا مغاربة آخرين يستحسنون مصطلح (دليل) كما هو الحال لدى بعض النقاد التونسيين أمثال محمد الشاوش ومحمد عجينة وصالح القرماضي ضمن مؤلفهم المترجم الجماعي دروس في اللسانيات العامة مؤكدين على العلاقة الاعتبارية بين الدال والمدلول، الاسم والمسمى، وأنور المرتجي في سيميائية النص الأدبي وحنون مبارك في مؤلفه دروس في السيميائيات.

فأنور المرتجي قال بمبدأ التفاعل بين طرفي الدليل اللغوي بعبارة أخرى فإنه لا يوجد دال دون مدلول كما أنه لا يوجد مدلول دون دال "فوق ذلك، فالدليل من خلال مظهره السمعي يجري في الزمان فضلا عن تسويته بين المصطلحين دليل وإشارة لغوية.

أما حنون مبارك فقد نظر على المصطلح بأوجه مقاربة ومتغايرة في التسميات فترجم مصطلح علامة من اللفظة (Signal) والأمانة عن (Indice)¹²

وعند استقراء الاستعمالات التي ورد فيها هذا المصطلح في الدراسات السيميائية الجزئية يعثر الدارس على محاولات عبد الملك مرتاض الداعية إلى التأصيل للمصطلح. من ذلك تحديده لمحورين هما : محور التراث ومحور الحداثة ضمن بعض المقالات التي أوردها في هذا المجال مصرحا "إن الأمم عرفت مفهوم السمة وتعاملت معه في جملة من المظاهر التي ربما أهمها (الإشارة)، واستخدام اللون، وإقامة الطقوس المتعلقة بممارسة الشعائر الدينية والتعبير عن الإفراج. وخلال تفرقه بين مصطلحي علامة وسمة خلص إلى النتائج الآتية :

عن العلامة، استعملت في الفكر النحوي العربي معنى لاحقة تلحق فعلا من الأفعال أو اسما من الأسماء، فيستحيل من حال إلى حال، لأن اصطناع ذلك المصطلح النحوي القديم من المفاهيم السيميائية التي قد يزيد هذا الأمر اضطرابا ولبوسا.

يبدو أن اصطناع مصطلح (السمة) أدنى ما يكون إلى ما يطلق عليه السيميائيون الغربيون (Signe) من مصطلح (العلامة).

إن إطلاق لفظ (سمة) على مفهوم (Signe) تارة أخرى دون مصطلح العلامة. وفي موضع آخر، أكد الباحث تبنيه لفظ (سمة) مشيرا إلى الوجهة الفلسفية لدى بيرس، في ضوء مفاهيم العلاقات الثلاثية الأطراف وهي: 13

1. السمة الوصفية (Quali – Signe)

2. السمة الفردية (Si n signe)

3. السمة العرفية (Le gi signe)

أما الشيء الذي يؤكد موضوع الاضطراب في ترجمة الباحث للمصطلح وهو ما نلمسه حينما سلم بأن " مفهوم السمة معادل في كثير من الوجوه للقرينة (Indice). وحينما تناول مصطلح القرينة (Indice) في الثقافة لدى بيرس مضيفا مصطلحين هما (المؤشر) و (العلمية). 14

وفي نفس الموقع بالذات من تقاطع الدلالة في هذا المصطلح أثار عبد القادر فيدوح مصطلح الصورة بديلا عن السمة قائلا " وهذا يجعل من الميسور التسليم بأن الأمر على هذا النحو إنما يدفعنا إلى ترجيح مصطلح السمة بديلا للصورة. 15

ثم استقر في الأخير على مصطلحين اثنين: الأول القول بالعلامة على اختلاف أنواعها والثاني الدليل.

لكن الوجه الآخر لمصطلح السمة، يتجلى في استخدامات بعض النقاد للمصطلح داخل الدراسات ذات الأفق العلامية. وبوجوه مختلفة. من ذلك القول بالإشارة التي تجمع بين الدال والمدلول، بين التعبير والمضمون. على اعتبار أن الإشارة وفق تحديد (منذر عياشي) هي منشط لأي جوهر حساس، صورته الذهنية مشتركة مع تفكيرنا ومرتبطة بمنشط آخر. تستدعي تمهيدا للإيصال، وفيه سمة من السمات القصصية لإيصال المعاني. 16

وقد اتضح، أن حجم إشكالية المصطلح اللسانياتي والسيميائي بوجه عام أبعد مما تتصور. وهي لا تقتصر على مجال دون آخر، تتوالد خلالها المصطلحات مع ظهور النظريات اللسانية. وهي

تشمل جميع مشاغل المثقفين والمفكرين في النقد الأدبي واللسانيات والفلسفة وعلم الاجتماع وعلم التنمى وسواها من العلوم. وخاصةً إذا أدركنا، أنَّ جميع الحقول المعرفية تتحدّد بتحديد دلالات مصطلحاتها واستقرار مفاهيمها، ويقدّر ما كان المصطلح شائعاً رائجاً تقبّله الباحثون وتحقّق معه استيعاب هذه النظرية أو تلك.

ومعلوم، أنَّ هجرة المصطلح اللسانياتى والسيميائى لا تحدّد بموقع دون آخر، بل هي تطأ مجالات المعرفة وتهاجر منها إلى أخرى، وفدت وتقد من أوروبا ومن أمريكا وإنجلترا إلى البلاد العربية، بمشرقها ومغربها، فتصل تارة نقيّة غير مشوبة بالزلل واللعن، وأخرى يعمّها الاختلاف والتباين في الصوغ، كما تهاجر مع هجرة الأجناس الأدبية والأعمال المتقودة لتصل ميدان الاصطلاح، ليوحي بكلّ تشعّباته وتعقيداته.

وعلى هذا الأساس، اعتبرنا إشكالية المصطلح إشكالية شاملة، تختصّ باللسانيات والسيميائيات، وبجميع النظريات المستحدثة كإشكالية وافدة إلى ميدان النقد العربى المعاصر، فأثرنا استلثها في مجال النظرية والأفهوم. وفي مجال الخلفية الاستيمية الميئة في الثقافة العربية، ثم في المنجز الراهن لدى الباحثين اللسانياتين والسيميائين. طارحين أسئلة تشر وتوسع معها موضوعات متشعبة ومتقاطعة، راغبين الإجابة على أعقد إشكالية تصخر حسب الثقافة العربية المعاصرة.

وقد اتضح كذلك، أنَّ هذه الإشكالية في النقد المعاصر تعدّ قضية جدلية قائمة في جلّ اللغات، لا سيما اللغات المستقبلية والمستفيدة للنظريات والمصطلحات. من الحضارات الغربية الرائدة. وتوسع دائرتها مع اتساع مجال الممارسات التقليدية وعدد الخائضين في مجال المصطلحية، والساعين إلى خلق مشروع نقدي مصطلحي خالص، يخفف العبء على الباحثين في هذا المجال، ويسر علينا أمر القضية المطروحة.

ويستخلص الباحث في مجال المصطلحية، أنَّ أولى العقبات التي تواجهه في ذا المساق، تتعلق بضرورة اعتماد مدونة تشم كلّ الرصيد المصطلحي العربى المعاصر، يساهم في إنجازها المشاركة والمغاربة على حدّ سواء. لا تنحاز لمصطلح دون آخر، من غير قواعد متفق عليها سلفاً وضمن المدونة العربية المشتركة. فضلاً عن توافر شروط ومقاييس، وطرائق علمية تحكم المصطلحات جميعاً. وقد لوحظ، لدى أغلب الباحثين غياب القواعد والأدلة المبررة التي تساعدنا على استخلاص إيجابيات وسلبيات المصطلح المعاصر، وضمن مصطلحية عربية علمية موحدة ومتطورة،

تسهّل علينا نقل النظريات نقلاً مركّزاً على حجج وبراهين، فيعتد بها جلّ الباحثين العرب. ولذلك وجب أن توكل المهمة إلى :

- المجامع اللغوية والمؤسسات والهيئات المتخصصة فضلاً عن بنوك المعلومات والمصطلحات. لتساهم جميعها في وضع المعاجم الاصطلاحية العربية على المستويين النظري والإنجازي. وفي شتى العلوم. فتسلم المصطلحية العربية عندئذٍ من المتناقضات. ويسلم الباحثون من الاعتداد بالكم على حساب الكيف في صياغة المصطلح، ومن الارتجاليين في التأسيس للمصطلحات. ونحسب أنّ العملية يسيرة سهلة، إذ أخذ أصحابها في الحساب مسألة التوفيقات. في التأسيس للمعجم، بين كلّ ما هو تراثي وكلّ ما هو عصري حديثي.

لأنّ الواقع العربي، يشهد بغنى التراث العربي وقواعده ونحوه ومفرداته الثرية الوفرة، والكامنة لوضع مدوّنة شاملة كاملة، قادرة أن تستثمر استثماراً علمياً مفيداً. وتلك العقبة الثانية. وقد اتّضح، أنّ جلّ المصطلحات والتطوّرات لدى الباحثين العرب في مجال المصطلحية، مرتبطة بالنظريات اللسانية الحديثة في التّظهير والإنجاز. انطلاقاً من تطوّرات أقطاب مدرسة جنيف وعلى رأسهم فردينارد دي سوسير، الذي زوّد بكتابه - "دروس في اللسانيات" - السّاحة النقدية العربية بثروة لغوية مصطلحية روّجتها نظرياتها الرّائدة مثل : البنيوية وتلتها مثل التوزيعية والوظيفية أو مدرسة نوام تشومسكي الأنجلوساكسونية ونظرياتها مثل التوليدية والتحويلية، وما إلى ذلك من فروع مساهمة في مجال تشرّب الباحثين العرب بذلك، ومن مشربين أساسيين أوروبيي وأنجلوساكسوني.

فقد لاحظنا مثلاً، أنّ النقاد العرب ساهموا كثيراً في نقل المصطلحات عن هذه النظريات. ولو بالتدرّج عن طريق إفاد البعثات إلى الخارج للتكوين في المدارس الأوروبية والأمريكية. وتارة أخرى سلكوا مسلك ترجمة المصطلحات بجوانبها السلبية والإيجابية عن هذه الثقافات، ومن وجهات نظر مختلفة. فساهموا في إغناء الثقافة العربية وأحيوا مصطلحات جديدة، فضلاً عن سعيهم إلى احتواء هذه المصطلحات الأجنبية بمصطلحية تراثية ووسائل عربية خالصة. وقد تمت هذه الجهود عبر تعقيبات أفصحنا عنها خلال هذا البحث في الوضع والتحسين في النقل والترجمة وأخيراً الإحياء والابتناع.

وكان لذلك أثر واضح في المؤلفات العربية المهمة باللسانيات الحديثة، بحيث انقسم أصحابها إلى ثلاث فئات رئيسة : الأولى اهتمت بالترجمة، متمثلة في إسهامات صالح القرمادي ومعاونيه في ترجمة كتاب "الدروس" لفردينارد دي سوسير، تنظيراً للمفاهيم والمصطلحات الألسنية، والثانية، توفيقية، تأثرت بفعل هذه الحركية الحديثة ومصطلحاتها، وحاولت التوفيق بين ما هو في التراث العربي

الأدبي والنقدي ومعاجمته وما هو من مصطلحات ومفاهيم ألسنية حديثة ، ودليل ذلك إسهامات علي عبد الواحد وتام حسان وريمون طحان وسواهم من الباحثين ، وقفة ثالثة تعدت حدود التقليد والتوفيق إلى الإحياء والابتداع ، وإن شئت التطوير لمصطلحية عربية خالصة متقولة بطرائق وآليات عربية خالصة.

أرادوا من خلالها ابتعاث اللفظ القديم ومحاكاة معناه العلمي الموروث بمعنى علمي حديث يضاهيه ، ونخص بالذكر في - هذا السياق - إسهامات مازن الوعر ، وعبد السلام المسدي ، وميشال زكريا ، وسواهم من الباحثين.

بالعموم ، وبخصوص انتقال المصطلحات إلى البيئة العربية ، لقد زوّدتنا اللسانيات الحديثة وبالأحرى علم المصطلح أو "المصطلحية الألسنية" بمصطلحات ونظريات أساسية تعدّ مفاتيح لمعالجة القضية المطروحة.

أما بخصوص واقع المصطلح السيميائي ، فقد توصلنا إلى إقرار جملة من المبادئ حول المصطلح العربي وطرائق وضعه وأساليب تعميمه ، عن طريق سرد ضروب من هذه المصطلحات بالكَم والكيف والمبادئ هي :

1 - إيجاد مجموعة من المعاجم المعاصرة التي تعدّ مفاتيح الدّرس السيميائي العربي ، أبرزها "معجم المصطلحات الأدبية" لسعيد علوش ، والمصطلحات اللغوية الحديثة لمحمد رشاد الحمزاوي ، ثمّ معجم اللسانيات لبسام بركة.

2 - وفي مجال النقد ، أفضت الدراسة إلى ظهور سيميولوجيات متولّدة عن التعارض في المتطلقات والتصورات والمفاهيم والمصطلحات. فسار بعض النقاد على منوال السيميولوجية الفرنسية ناقلين المصطلحات عن مدرسة قرياس. وسلك مثل هذا الاتجاه لقيف من النقاد المغاربة. كما سار نقاد آخرون على منوال السيميوطيقا الأنجلوساكسونية في المشرق والمغرب العربيين. وصنف آخر من النقاد أعلنوا إفادتهم في كثير من الأفكار من قرياس ، وجينيت ، وميتران ، وأخذوا بقسط وافر من النظريات الأنجلوساكسونية بالتوفيق.

وقد أمكن تلخيص المصادر المصطلحية لدى جلّ النقاد العرب ضمن ثلاثة مصادر هي :

- 1 - المصدر البلاغي (التراثي).
- 2 - المصدر الألسني (الحداثي).
- 3 - المصدر السيميائي (الأوروبي والأنجلوساكسوني).

وهكذا، تحدّد الاقتراحات السابقة المصطلح الألسني بوظيفته فتجعله وسيطاً بين الثقافات الأجنبية والعربية، فتعدّ اللغة عملية توسيط يحتلّ فيها كلّ عنصر مكانة تتحكّم بها قواعد ثابتة، كما يستخلص أنّ الكلمة (أي المصطلح) يحضر حضوراً مستمراً في أدبيات النقاد والسيميائيين العرب على رغم ما فيه من اختلاف وتباين ومغايرة.

أما باب الإشكالية في نظر الباحث ممثّل في عاملين اثنين هما 17.

الأول: تجاهل بعض الباحثين لقواعد وضع المصطلحات المسيطرة من قبل الهيئات والمجامع، واعتمادهم على المطلق على الاجتهادات الفردية دون احتكام لصوابط علمية.

الثاني: سمة الفردانية في البحث العلمي العربي، في غياب العمل المؤسّساتي الجماعي.

ومن خلال وقوفنا على واقع المصطلح في النقد الروائي أمكننا أن نخلص إلى جملة من الملاحظات تصب في إشكاليات المصطلح السيميائي وواقعه وهي:

1- سمة الذاتية في التعامل مع المصطلح، أمر قد يقضي إلى: "التعدد والاختلاف، إذ أنّ كل فئة وهذا من دواهي الأمور تنطوي على شعور بأنّها أحقّ بأن تتبع.... ولا يهمنا أوافق هذا المصطلح الدقّة أم لم يوافق" 18.

2 - عدم مصادرة حق الباحثين الشخصي في الاجتهاد ووضع المقابلات العربية للمصطلحات الغربية.

3- الالتزام- في حدود الإمكان- باستعمال المصطلحات التي تفرقها الضرورة العلمية.

4- فتح باب المناقشة بخصوص وضع المصطلحات من دون تعارض أو سوء فهم. وبشكل منظم وهادف يحتكم لمعطيات علمية موضوعية، حتى لا يكون المصطلح عامل تفريق لا تجميع.

5 - عدم الاستهتار بالقواعد العلمية المتبعة في صوغ المصطلحات، أو تجاهل أعمال النقاد لبعضهم بعض تارة بالنفي أو الإقصاء.

6 - وضع استراتيجية قومية فعالة، على المستوى المغاربي والمشرقي، ودعم الفاعلين الحقيقيين في هذا المجال.

7- إيلاء المؤسسات العلمية الرسمية، مهمة البحث في توحيد المصطلح.

هوامش الدراسة

1. مولاي علي بوخاتم، المصطلح والمصطلحية الجهود والطرائق، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، الجزائر.
2. Jeans du Bois et les autres, dictionnaire de linguistique p.61
3. R. Barthes, élément de sémiologie dans la communication, p 12 et 13
4. - مولاي علي بوخاتم، المرجع السابق، ص 1645
5. المرجع، ص 165
6. - المرجع، ص 165
- 07 - بسام بركة، معجم اللسانية (فرنسي، عربي) منشورات جروس، برس، طرابلس - لبنان ط 1، 1985، ص 187
- 08 - محمد رشاد الحمزاوي، المصطلحات 129
- 09 - عبد السلام المسدي، الازدواج والمماثلة في المصطلح النقدي، ص 33، 34 وما بعدها
- 10 - نفس المرجع، ص 167
- 11 - عبد الملك مرتاض، بين السمة والسميائية، مجلة تجليات الحداثة، جامعة وهران، العدد الثاني يونيو 1993 ص 11
- 12 - د مولاي علي بوخاتم، مرجع سابق، ص 168
- 13 - عبد الملك مرتاض، شعرية القصيدة - قصيدة القراءة، تحليل مركب لقصيدة أشجان يمانيّة، دار المنتخب العربي، بيروت، لبنان - ط 1991، ص 236
- 14 - Julia Kristéva la révolution du langage poétique, p. 22-27
- 15 - فردينان دي سوسير، محاضرات في الألفية العامة، الجزائرية، 1986، ص 27
- 16 - Osutald Ducrot / Tzvetan Todov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, édit
17. عبد العالي بو طيب، إشكالية المصطلح في النقد الروائي العربي، ص 152.
18. شاكر عبد الحميد، نلوة النقد العربي، وأزمة الهوية، مجلة القاهرة، ع 160، 96،